Sirte University Journal of Humanities: Vol.15. Issue2. December 2025.

Sirte University Journal of Humanities (SUJH) مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

https://doi.org/10.37375/sujh.v15i2.3689

تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل و بعد القانون رقم (1) لسنة 2013م

د. مفتاح إبراهيم مفتاح حمد
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

د. مرعي محمد عبدالحفيظ البدري
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

أ. زياد عبدالسلام محمد
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

تاريخ الوصول:2025.10.15- تاريخ الموافقة:2025.11.26 - تاريخ النشر:2025.12.1

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي عن الفترة 2005-2020، تحديدا قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) بشأن إيقاف المعاملات الربوية. وتساهم هذه الدراسة في تقديم إضافة علمية للقطاع المصرفي والبحث العلمي عن طريق معرفة تأثير هذا القانون على ربحية النظام المصرفي الليبي. تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى العادي (ordinary least squares -OLS)، وتم قياس النموذج باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي ((STATA15. لقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إحصائية لتأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013). تشير نتائجنا إلى أن زيادة تنوع الدخل قبل وبعد القانون رقم (1) تؤدي إلى زيادة ربحية النظام المصرفي الليبي. علاوة على ذلك، كانت هذه الزيادة أكبر وأكثر وضوحًا قبل هذا القانون مقارنةً بما كانت عليه بعد صدور القانون رقم (1). وقد يكون السبب هو اعتماد المصارف على مصادر أكثر مثل القروض للأنشطة الاقتصادية، والقروض العقارية والإنتاجية والخدمات والصناعة، والسلف الاجتماعية، بينما بعد القانون رقم (1) لسنة 2013 ركزت المصارف على المرابحة الإسلامية فقط. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات أهمها أن النظام المصرفي الليبي يستطيع تحسين الربحية من خلال زيادة تنوع مصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية:

تنوع الدخل، الربحية، النظام المصرفي الليبي، قانون رقم (1) لسنة 2013م.

The Impact of Income Diversification on The Profitability of The Libyan Banking System Before and After Law No. (1) of 2013

Dr. Muftah I M Hamed
Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

Dr. Marai Mohamed Abdelhafid Al-Badri
Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

Mr. Ziad Abdalsalam Mohamed
Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

Abstract

This study aims to examine the impact of diversifying income sources on the profitability of the Libyan banking system for the period 2005-2020, specifically before and after Law No. (1) of 2013, which prohibits usurious transactions. This study provides an academic contribution to the banking sector and scientific research by identifying the impact of this law on the profitability of the Libyan banking system. The study data were analyzed using ordinary least squares (OLS) regression model, and the model was estimated using the econometric software Stata 15. The study showed that there is a statistically significant relationship between income diversification and the profitability of the Libyan banking system before and after Law No. (1) of 2013. Our results indicate that increased income diversification before and after Law No. (1) leads to increased profitability of the Libyan banking system. Moreover, this increase was larger and more pronounced before this law than after the issuance of Law No. (1). The reason may be banks relied on a wider range of income sources , such as loans for economic activities, real estate loans for production, services, and industry, and social loans, whereas after Law No. (1) of 2013, banks focused only on Islamic Murabaha only. This study reached several recommendations, the most important of which is that the Libyan banking system can improve profitability by increasing the diversity of income sources.

Keywords

Income Diversification, The Profitability, The Libyan Banking System-Law No. (1) of 2013.

1- مقـــدمة

شهد القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً لانتشار المصارف الإسلامية على المستويين المحلي والعالمي، وكان ذلك ناتجاً عن رغبة الكثير من العملاء في التعامل مع المصارف الإسلامية حديثة الانتشار عربياً ودولياً، ويشير(بوفاس، واخرون ، 2022) إلى أن المصارف الإسلامية تعتبر أحد أهم الخيارات للراغبين في المعاملات غير الربوية وخاصةً بعد سنوات الأزمة المالية لعام (2008)، والتي أثبتت فيها المصارف الإسلامية قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، وهذا أدى إلى توسع سوق الصيرفة الإسلامية ودخول أطراف فاعلة إلى نشاط الصيرفة الإسلامية كالمصارف الدولية.

© Sirte University 2025

ساهمت المصارف الإسلامية في تجميع مدخرات من المدخرين غير المتعاملين بالفائدة المصرفية إلى جانب ممارسة الاستثمار المباشر، مما يفسح المجال واسعاً أمام الاقتصاديات النامية وخاصة ذات التوجه الإسلامي التي أصبحت التنمية الاقتصادية الشاملة هدفاً مركزياً لها، وهو ما يجعل من هذه المصارف مؤسسات ذات أهمية كبرى في اقتصاديات الدول ذات التوجه الإسلامي، التي كانت تفتقر إلى آليات لجمع المدخرات بأسلوب يأخذ بنظر الاعتبار القيم والتعاليم الإسلامية السائدة (الرفيعي وآخرون، 2012).

وفي ليبيا لم يمانع القانون رقم (1) لسنة (2005) في تقديم منتجات الإسلامية ضمنياً، وجاء المنشور رقم (9) لسنة (2009) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي كبداية لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية تحت مسمى الخدمات البديلة، ثم القرار رقم (9) لسنة (2010) ليبدأ النشاط المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ والفروع الإسلامية، ثم صدر القانون رقم (46) لسنة (2012) الخاص بالصيرفة الإسلامية. وبناء عليه أصدر مصرف ليبيا المركزي القواعد والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية والإجراءات والمستندات المطلوبة لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، ووضع أسس تأسيس المصارف الإسلامية ومساعدة المصارف القائمة على التحول الجزئي والكلي للصيرفة الإسلامية.

وفي أبريل (2013) أعلن مصرف ليبيا المركزي أنه سوف يبدأ في قبول طلبات تأسيس مصارف إسلامية أو تحويل المصارف التقليدية إلى إسلامية، ومع بداية العام (2014) أعلن مصرف ليبيا المركزي البدء في منح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس مصارف إسلامية (تقرير البنك الدولي، 2020). ثم صدر القانون رقم (1) لسنة (2013) بشأن منع التعاملات الربوية والذي يمنع التعامل بالفوائد بين أفراد المجتمع أخذاً وعطاءاً وذلك بين الجهات الاعتبارية ابتداء من تاريخ (1/1/2015)، كما أصدر مجلس النواب القانون رقم (7) لسنة (2015) القاضي بتأجيل التعامل بالقانون رقم (1) لسنة (2013).

إن الظروف الاقتصادية المتغيرة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية والأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا وفي الدول المجاورة ألقت بظلالها على القطاع المصرفي الليبي بشكل عام، وعلى السياسات المصرفية المختلفة بشكل خاص، وبالتالي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وعادة ما تمثل مصادر دخل المصارف الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة ربحيتها، وكما هو معروف فإن القطاع المصرفي يعتبر قلب النظام المالي الذي يتم فيه تجميع المدخرات وتقديمها لمن يحتاجها عن طريق الإقراض بالفائدة أو التمويل بصيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أدى التعجل في تطبيق متطلبات الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية إلى زيادة التقلبات في تنمية القطاع المالي، وكذلك إلى زيادة تناقص التمويل المتاح والمحدود أصلاً واستغراق وقت أطول بكثير لتطوير منتجات تمويلية، كما تضاءل منح الائتمان بسبب ضبابية مستقبل الصيرفة الإسلامية، وكذلك الغموض بشأن التسعير وحالة حسابات الاستثمار وإدارة الأصول والخصوم، ولم تشكل القروض والائتمان سوى (13%) من أصول المصارف في عام (2018) حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي، وتوجه الائتمان في الغالب إلى أكبر الشركات

كما أن بعد صدور القرارات التي تحث المصارف على التعامل بصيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وصدور القانون رقم (1) لسنة (2013) بشأن منع المعاملات الربوية وصدور القانون رقم (7) لسنة (2015) الصادر من مجلس النواب بشأن تأجيل العمل بالقانون رقم (1) لسنة (2013) بين الجهات الاعتبارية أصبحت مصادر الدخل غير مستقرة، لذلك سعت هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال دراسة وتحليل تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد إصدار القانون رقم (1) لسنة (2013) من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة وهو:

ما هو تأثير تنوع مصادر دخل المصارف على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013م؟

وبشكل عام، من أجل دراسة محددات ربحية النظام المصرفي الليبي فقد تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- **السؤال الفرعي الأول:** ما هو تأثير العوامل الخاصة بالنظام المصرفي الليبي على ربحيته؟

- **السؤال الفرعي الثاني:** ما هو تأثير هيكل السوق على ربحية النظام المصرفي الليبي؟
- **السؤال الفرعي الثالث:** ما هو تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على ربحية النظام المصرفي الليبي؟

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إضافة للقطاع المصرفي الليبي، المتمثلة في الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد صدور القانون رقم (1) لسنة (2013) الخاص بإلغاء التعامل بالفوائد، وتهدف الدراسة أيضا إلى تعريف الربحية في النظام المصرفي، والعوامل الخاصة المؤثرة على ربحية النظام المصرفي بشكل عام والنظام المصرفي الليبي بشكل خاص، وما هو دور قوى السوق وتأثيره على ربحية النظام المصرفي الليبي، بالإضافة إلى ذلك، اختبار تأثير النمو الاقتصادي وعرض النقود على نمو ربحية القطاع المصرفي.

3- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة بشكل أساسي إلى أهمية القطاع المصرفي في ليبيا، الذي يسيطر على أكثر من (80%) من أصول القطاع المالي، وتبلغ أصول الجهاز المصرفي (124) مليار دينار ليبي في(2018)، منها (16) مليار دينار ليبي قروض واعتمادات بنسبة (13%) والباقي (87%) من الودائع قصيرة الأجل، وتجاوزت نسبة كفاية رأس المال (15%) على مدى الأعوام الستة الماضية (تقرير البنك الدولي، 2020).

4- الدراسات السابقة:

يناقش هذا القسم نتائج الدراسات السابقة حول تنوع دخل المصارف حتى الآن، وعلى الرغم من إجراء عديد الدراسات، مع ذلك فإن آثار تنويع الدخل على ربحية المصارف ليست متوافقة، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن الجمع بين الأنشطة غير القائمة على الفائدة وأنشطة الإقراض يعطي للمصارف فرصة الحصول على فوائد تنويع الدخل، وبالتالي تقليل المخاطر، وفي المقابل أشارت دراسات أخرى إلى أن تنويع الدخل يساهم في زيادة التقلبات في إيرادات المصارف.

4-1 تنويع الدخل يقلل المخاطر:

من الناحية النظرية والعملية، فإن تأثير تنويع الدخل على ربحية المصارف أمر قابل للنقاش وفقاً لنظرية المحفظة (portfolio theory)، حيث تستفيد المصارف متنوعة الدخل من خلال اقتصاديات النطاق (economies of scope) التي تعمل على تحسين الأداء وتقليل المخاطر (Klein & Seidenberg. 1997) (Elsas, et al. 2010). ووفقاً لوجهة النظر التقليدية، فإن تنويع إيرادات النظام المصرفي يعطي للمصارف فرصة الحصول على فوائد التنويع، وبالتالي تقليل المخاطر بشكل كبير. وتستند وجهة النظر هذه على أساس كل من نظرية إدارة المحفظة (portfolio management theory) وتأثير وفورات النطاق والحجم (economies of scope and scale)، على سبيل المثال(Chiorazoo, et al. 2008) اختبروا العلاقة بين الإيرادات من غير الفوائد والربحية ولمعرفة ما إذا كان التنويع يحسن المفاضلة بين المخاطر والدخل وباستخدام البيانات السنوية لعينة من المصارف الإيطالية. لقد وجدت الدراسة أن تنويع الدخل يزيد من العائدات المعدلة حسب المخاطر، وأن العلاقة أقوى عند المصارف الكبيرة، بينما لا تحصل المصارف الصغيرة على مكاسب من تنويع الدخل إلا عندما تكون نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل منخفضة نسبيا. كما اختبروا هاشم وباغوس (2019) أثر تنويع مصادر الدخل على معدل العائد على الأسهم للمصارف السورية الخاصة، لقد شملت عينة الدراسة على جميع المصارف التجارية التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي يبلغ عددها (11) مصرف خلال الفترة من (2011) إلى (2017). ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي ومهم لتنويع مصادر الدخل على العائد على السهم.

كما بحث أبو النصر (2020) عن واقع تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في تعزيز أبعاد الأداء المالي لدى المصارف العاملة في

المملكة العربية السعودية باستخدام المنهج الوصفي المعتمدة على تحليل البيانات، ومنهج الدراسة المقارنة، ومفهوم المصارف الشاملة هو إحدى التطورات المصرفية الهادفة لجعل المصارف تؤدي في آن واحد الوظائف التقليدية لها والوظائف غير التقليدية المتعلقة بالاستثمار، بما يعني أنها تؤدي وظائف المصارف التجارية ومصارف الاستثمار والأعمال معاً، حيث تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان، والقيام بدور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمستوى تطبيق وظائف المصارف الشاملة على أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف السعودية، فكلما زاد مستوى تطبيق المصرف لوظائف المصارف الشاملة كلما ازداد تقدير أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصرف.

اختبر كل من wang & lin (2021) العلاقة بين تنويع الدخل وتحمل المخاطر المصرفية لعينة من (50) مصرف عاملة في شرق أفريقيا خلال الفترة من (2010 و2021)، باستخدام نموذج (GMM)، ووفقاً للنتائج فإن المصارف التي تتمتع بحصة أعلى من الدخل من غير الفوائد تتحمل مخاطر أكبر. بالإضافة إلى ذلك، الفاضلي وآخرون (2023) قاموا بدراسة أثر التنويع ومخاطر الائتمان على أسعار أسهم المصارف التجارية لعينة مكونة من (58) مصرفاً تجارياً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية (2011 – 2018)، أظهرت الدراسة أن تنويع الدخل له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على أسعار أسهم المصارف التجارية. ولقد أوصت الدراسة مسؤولين المصارف على زيادة الاهتمام بتنويع الدخل نظراً لأهميته في تحسين القطاع المصرفي.

كما هدفت دراسة عزي ومهدي (2023) لقياس وتحليل مصادر الدخل المصرفي وقياس أثرها على الأداء المالي، وتمثلت عينة البحث كل من مصرف بغداد ومصرف التجاري الأهلي العراقي ومصرف المتحدة للاستثمار، وكانت فترة الدراسة بين عام (2015–2021)، واستخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة صافي دخل العمولات والخدمات المصرفية، وكذلك أرباح العملات الأجنبية في مصرف بغداد مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى ووجود أثر لمصادر الدخل المصرفي في معدل كفاية رأس المال وفي القيمة السوقية للسهم وفي معدل حقوق الملكية، وارتفاع نسبة الدخل من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية في مصرف التجاري العراقي مقارنة بباقي مصادر الدخل الأخرى، وانخفاض نسبة دخل صافي تسهيلات الائتمانية. وقد أوصت الدراسة بضرورة توسيع مصادر الدخل المصرفي الناتج عن عمليات المصرف في منح القروض والسلف، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية، والعمل على زيادة دخل صافي التسهيلات الائتمانية من خلال إتباع سياسة توسعية في تقديم القروض.

4–2 تنويع الدخل يساهم في زيادة تقلبات إيرادات المصارف، وتكاليف التنويع قد تفوق الفوائد:

من ناحية أخرى، إذا كان النشاط المتنوع أكثر خطورة بطبيعته من الأعمال المصرفية التقليدية، فإن تكاليف التنويع قد تفوق الفوائد، وقد تصبح المصارف أكثر خطورة وقد ينخفض أدائها العام (Boyd, et al. 1993)، ومن الممكن أن يتضاعف هذا التأثير إذا كانت الدخول من الأنشطة المختلفة مترابطة بشكل كبير. على سبيل المثال، اختبر Stiroh (2004) العلاقة بين التنويع والأداء المعدل حسب المخاطر لمصارف الإيداع أو الإقراض التي تخدم في الشركات والأفراد في منطقة جغرافية صغيرة، وتحظى مقاييس الربحية المعدلة حسب المخاطر بأهمية أكبر في عالم الخدمات المصرفية والمالية، حيث أن المقاييس التقليدية لا تأخذ في الاعتبار المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها المصارف وتغفل القيمة الحقيقية للعائد الذي تجنيه المصارف. واظهرت النتائج فوائد التنويع ضمن فئات النشاط الواسعة، وإن مزيج الأنشطة مهم أيضًا، وعلى وجه الخصوص، يرتبط التركيز المتزايد على الأنشطة المدرة للدخل غير القائمة على الفائدة بانخفاض الأداء المعدل حسب المخاطر، وكذلك الإقراض التجاري والصناعي والتجارة، حيث قد يدخل المديرون في أعمال لا يتمتعون فيها إلا بالقليل من الخبرة.

هدفت دراسة الغرايبة وآخرون (2015) لمعرفة أثر التنويع في محافظ القروض على عائد المصارف العاملة في الأردن خلال الفترة من (2000 إلى2011)، لعينة مكونة من (13) مصرف تجاري

تقليدي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التنويع في محافظ القروض يؤثر سلباً على أرباح المصارف الأردنية، وكذلك وجدت الدراسة أن نظرية المحافظ (Portfolio Theory) مع التنويع في محافظ القروض لا تعمل على المصارف الأردنية.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة نقوم باختبار تأثير تنويع الدخل على ربحية النظام المصرفي في ليبيا، حيث تشكل الصناعة المصرفية العمود الفقري للاقتصاد الليبي، ويُعد وجود نظام مصرفي متنوع ومربح شرطا أساسيا لاقتصاد قوي ومزدهر، وفي غياب أسواق رأس المال المتطورة، فإن القطاع المصرفي هو المصدر البديل الوحيد للتمويل في ليبيا.

وقد ينتج عن تنوع الدخل من مصادر مختلفة غير مترابطة ومترابطة مع بعضها البعض بشكل كامل تدفقات ثابتة ومستقرة لأرباح المصارف الإجمالية (Chiorazoo, et al. 2008) من ناحية أخرى، قد يكون النشاط المتنوع أكثر خطورة بطبيعته من الأعمال المصرفية التقليدية، فقد تفوق تكاليف التنويع وتصبح المصارف أكثر خطورة والذي يؤدي إلى تدهور ربحيتها، كما أن هذا التأثير قد يتضخم إذا كانت الإيرادات من الأنشطة المختلفة مترابطة بشكل كبير (Boyd, et al. 1993).

هناك الكثير من الدراسات في عديد الدول التي أشارت إلى وجود أدلة مختلطة على تأثير تنوع الدخل على ربحية المصارف، على سبيل المثال، دراسات مثل Maudos (2017)، Mercieca, et al (2007)، berger, et al (2010)، وجدوا أن تنويع الدخل له تأثير هام وسلبي على ربحية المصارف، وفي المقابل دراسات Elsas, et al. (2010) وأيضا Sanya & wolfe (2011) وجدوا أن تنوع الدخل له تأثير هام وإيجابي على ربحية المصارف. عليه، فإن هذه الدراسة ستكون إضافة علمية جديدة في القطاع المصرفي الليبي والبحث العملي حيث لا توجد دراسة تناولت موضوع تأثير القانون رقم (1) لعام (2013) بشأن إيقاف المعاملات الربوية على ربحية النظام المصرفي الليبي وتأثير تنويع الدخل قبل وبعد صدور القانون على الربحية.

5- منهجية وبيانات الدراسة:

من الدراسات السابقة يتبين لنا أن هناك أدلة تجريبية كثيرة على أن هناك علاقة مهمة بين تنويع الدخل وربحية المصارف، ومن المرجح أن تقوم المصارف بدرجة كبيرة بالاستفادة من تنوع مصادر الدخل في زيادة ربحيتها، ونتيجة لذلك فإن الفرضية الرئيسية للدراسة تم صياغتها كما يلي:

الفرضية الرئيسية: يؤثر تنوع مصادر دخل المصارف على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

بالإضافة إلى الفرضية الرئيسية، وللتعرف على باقي محددات ربحية النظام المصرفي الليبي، ونظرا لطبيعة الدراسة تم إضافة فرضيات فرعية متمثلة في متغيرات حاكمة تخدم الدراسة (كفاية رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، هيكل السوق المصرفي، النمو الاقتصادي، عرض النقود) وهذه الفرضيات هي:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر كفاية رأس المال على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر مخاطر السيولة على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر مخاطر الائتمان على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

الفرضية الفرعية الرابعة: يعزز هيكل السوق المصرفي على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

الفرضية الفرعية الخامسة: يؤثر النمو الاقتصادي على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

الفرضية الفرعية السادسة: يؤثر عرض النقود على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي والخاصة بليبيا، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مصرف ليبيا المركزي على مدى ستة عشر عاماً والتي تغطي الفترة (2005-2020)، للكشف عن أهم محددات ربحية النظام المصرفي الليبي الذي ينقسم إلى عينتين فرعيتين:

الأولى: ثمان سنوات قبل إصدار القانون رقم (1) لسنة (2013) وتغطي الفترة (2005-2012).

الثانية: ثمان سنوات بعد إصدار القانون رقم (1) لسنة (2013) والتي تغطي الفترة (2013 - 2020).

وبشكل أكثر تحديداً، يستخدم هذا التحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية من المحددات، والتي تشمل كل من تنوع الدخل، مخاطر الائتمان، كفاية رأس المال، ومخاطر السيولة، بالإضافة إلى ذلك، متغير قوى السوق وعوامل الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي وعرض النقود.

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاستنباطي (deductive approach) للبيانات الكمية، وتم تجميع البيانات عن طريق تقارير ومستندات تاريخية وفق إطار زمني يتمثل في إتباع أسلوب السلاسل الزمنية خلال الفترة (2005-2020)، واستنادا على بيانات فعلية كأسلوب لتحليل البيانات من خلال تحليل انحدار المربعات الصغرى العادي (Ordinary Least Squares) أو(OLS) لفحص البيانات، وتم قياس النموذج باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي "15 STATA"، بالاضافة إلى الفحص التشخيصي لـ OLS، للتحقق مما إذا كانت النماذج المستخدمة مناسبة، كما سيوضح ذلك لاحقاً.

فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، فإن هذه الدراسة تختبر العلاقة بين تنوع الدخل وربحية النظام المصرفي من خلال قياس المعادلة التالية:

ربحية النظام المصرفي = تنوع الدخل + كفاية رأس المال + مخاطر السيولة + مخاطر الائتمان + هيكل السوق + النمو الاقتصادي + عرض النقود + مصطلح الخطأ.

حيث أن:

1. الربحية: هو المتغير التابع، ويتم قياسه بنسبة العائد على الأصول (ROA) (معيوف، 2023).
2. تنوع الدخل: هو المتغير المستقل الرئيسي، ويتم قياسه بنسبة صافي الدخل من غير الفوائد إلى صافي الدخل التشغيلي(الموصلي، 2023).
3. متغيرات التحكم: المستخدمة في هذا الدراسة ما يلي:
   - ❖ كفاية رأس المال: يتم قياسها بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر(Usman, et al. 2019).
   - ❖ مخاطر السيولة: يتم قياسها بنسبة الأصول السائلة إلى الودائع (الفرجاني، الدرسي، 2021).
   - ❖ مخاطر الائتمان: يتم قياسها بنسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الأصول(بن شتة، 2017).
4. هيكل السوق: درجة تركيز المصارف، يتم قياسها بنسبة أصول أكبر ثلاثة مصارف تجارية إلى إجمالي أصول المصارف التجارية (حمدان وآخرون، 2013).
5. متغيرات الاقتصاد الكلي:
   - ❖ النمو الاقتصادي: يقاس بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (عبد الرازق وشندي، 2022).
   - ❖ عرض النقود: تقاس بمجموع العملة خارج المصارف معبرًا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (هاشم والجزولي، 2023).

بخصوص قياس متغير عرض النقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى استخدامه في العديد من الدراسات السابقة فإن استخدام عرض النقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يعطي مؤشرا مهما على مدى كفاية حجم النقود لتمويل النشاط الاقتصادي في الدولة. كما أن هذه النسبة تسهل من معرفة هل الاقتصاد لديه نقود كثيرة أم قليلة، إذا كانت النقود كثيرة جداً نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي هذا قد يشير إلى توسع نقدي أكبر من النمو الحقيقي، وبالتالي تضخم

اكثر والطلب علي النقود ضـــعيف. وكذلك، لمعرفة هل حجم المعروض من النقود مناسـب للنشـاط الاقتصـادي، وهل تحتاج لزيادة أو خفض السـيولة في السـوق؟، وهي التي تتناسـب مع متغيرات الدراسة.

- ❖ مصـــطلح الخطأ: يفســـر التباين في المتغير التابع الذي لا تفسره المتغيرات المستقلة.

بالنسبة لحدود الدراسة، اعتمدت الدراسة على معرفة محددات ربحية النظام المصـــرفي في دولة ليبيا، خلال 8 ســـنوات قبل صـــدور القانون عام 2013 و8 ســـنوات بعد صـــدور القانون، خلال الفترة (2005-2020)، ونظراً لصعوبة الحصول على البيانات المالية على مستوى المصـارف العاملة في ليبيا، أجريت هذه الدراسة على مستوى مؤشـرات النظام المصـرفي الليبي ككل. بالإضـافة إلى ذلك فإن صـعوبة جمع البيانات المتعلقة ببعض المؤشـرات المالية ذات الصـلة مثل هيكل الملكية، ومؤشرات الأسهم، حالت دون استخدامها في تحليلنا، لذلك نوصي بأخذ مثل المؤشرات بعين الاعتبار في الدراسات المستقبلية.

يتكون مجتمع الدراســـة من جميع المصـــارف الليبية، حيث اعتمدت الدراســة على معرفة محددات ربحية النظام المصــرفي في دولة ليبيا لمدة 16 عام خلال الفترة (2005-2020)، ونظراً لصـــعوبة الحصـول على البيانات المالية على مسـتوى المصـارف العاملة في ليبيا، أجريت هذه الدراســة على مســتوى مؤشــرات النظام المصــرفي الليبي ككل.

6- تحليل بيانات الدراسة:

عرض الجدول رقم (1) الإحصـــائيات الوصـــفية للمتغيرات المسـتخدمة في الدراسـة قبل القانون رقم (1) لسـنة (2013)، بينما يعرض الجدول رقم (2) الإحصـائيات الوصـفية بعد القانون رقم (1) لســـنة (2013)، يبين هذين الجدولين كل من عدد (المشـــاهدات والمتوســـط والانحراف المعياري والقيم القصـــوى والدنيا لكل متغير مسـتخدم في هذه الدراسـة)، حيث تصـف مقاييس الاتجاه المركزي والموضـــع المركزي لتوزيع مجموعة البيانات. ويمثل المتوســـط القيمة المتوسطة لمجموعة بيانات الدراسة، الذي يقيس الأنماط الأكثر شيوعًا لمجموعة البيانات التي تم تحليلها، بينما الانحراف المعياري الذي يقيس مدى تشـــتت البيانات عن المتوســـط، الجدولين التاليين وملخص إحصائيات الدراسة قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) تشير أن الانحراف المعياري منخفض أو صـــغير أي أن البيانات متجمعة بإحكام حول المتوسط.

جدول رقم (1) ملخص إحصائيات الدراسة قبل القانون رقم (1) لسنة (2013)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الأقل	القيمة الأعلى
مؤشر الربحية	8	0.0072	0.0021	0.0031	0.0097
تنوع الدخل	8	0.4015	0.0880	0.2693	0.5398
مخاطر الائتمان	8	0.2352	0.0583	0.1802	0.3329
كفاية رأس المال	8	0.1226	0.0126	0.1070	0.1400
مخاطر السيولة	8	0.9188	0.0747	0.8227	1.0020
درجة التركيز المصرفي	8	0.8710	0.0430	0.7896	0.9254
النمو الاقتصادي	8	9.3974	0.2372	8.8150	9.5273
عرض النقود	8	0.2297	0.1570	-0.0057	0.4919

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا على مخرجات برنامج STATA 15.

جدول رقم (2) ملخص إحصائيات الدراسة بعد القانون رقم (1) لسنة (2013)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الأقل	القيمة الأعلى
مؤشر الربحية	8	0.005	0.003	0.001	0.010
تنوع الدخل	8	0.750	0.204	0.350	0.950
مخاطر الائتمان	8	0.172	0.033	0.135	0.224
كفاية رأس المال	8	0.159	0.024	0.124	0.192
مخاطر السيولة	8	0.961	0.060	0.859	1.034
درجة التركيز المصرفي	8	0.812	0.111	0.655	0.965
النمو الاقتصادي	8	9.080	0.162	8.849	9.275
عرض النقود	8	0.097	0.105	-0.019	0.247

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا علي مخرجات برنامج STATA 15.

الجدولين التاليين رقم (3) ، (4) يعرضا مصفوفة الارتباط أو معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013)، يتم قياس معامل الارتباط على مقياس يتراوح من + 1 إلى 0 إلى – 1، ويتم التعبير عن الارتباط الكامل بين متغيرين إما بـ +1 أو –1، عندما يزيد أحد المتغيرين مع زيادة الآخر يكون الارتباط إيجابياً، وعندما ينخفض أحدهما مع زيادة الآخر فهو سلبي. تشير نتائج مصفوفة الارتباط بخصوص العلاقة خطية متعددة قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) أي أنه لا توجد علاقات متبادلة بين متغيرين مستقلين أو أكثر في نموذج الانحدار المتعدد.

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط أو معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة قبل القانون رقم (1) لسنة (2013)

المتغير	مؤشر الربحية	تنوع الدخل	مخاطر الائتمان	كفاية رأس المال	مخاطر السيولة	النمو الاقتصادي	عرض النقود	درجة التركيز المصرفي
مؤشر الربحية	1							
تنوع الدخل	0.13	1						
مخاطر الائتمان	0.42	-0.17	1					
كفاية رأس المال	-0.33	-0.11	-0.54	1				
مخاطر السيولة	-0.42	0.30	89-0.	0.67	1			
النمو الاقتصادي	0.81	0.60	0.37	-0.31	-0.27	1		
عرض النقود	-0.17	0.06	0.18	-0.29	-0.38	0.03	1	
درجة التركيز المصرفي	-0.32	-0.61	-0.16	0.11	0.09	-0.52	0.27	1

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا علي مخرجات برنامج STATA 15.

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط أو معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة بعد القانون رقم (1) لسنة (2013)

المتغير	مؤشر الربحية	تنوع الدخل	مخاطر الائتمان	كفاية رأس المال	مخاطر السيولة	النمو الاقتصادي	عرض النقود	درجة التركيز المصرفي
مؤشر الربحية	1							
تنوع الدخل	0.01	1						
مخاطر الائتمان	-0.75	-0.18	1					
كفاية رأس المال	0.49	0.43	-0.83	1				
مخاطر السيولة	0.22	0.33	-0.41	0.17	1			
النمو الاقتصادي	0.57	0.10	-0.24	-0.11	0.57	1		
عرض النقود	-0.23	0.05	-0.05	-0.04	-0.21	-0.32	1	
درجة التركيز المصرفي	-0.27	-0.72	0.21	-0.28	-0.07	-0.40	-0.01	1

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا على مخرجات برنامج STATA 15.

7- تحليل نتائج الدراسة:

يعرض الجدولين رقم (5)، (6) التاليين نتائج تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي بعد القانون رقم (1) لسنة (2013)، بالإضافة إلى المتغيرات الخاصة بالمصارف الأخرى (مخاطر الائتمان، كفاية رأس المال، مخاطر السيولة) وهيكل السوق (درجة التركيز المصرفي) ومتغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، عرض النقود)، ويظهر نتائج الانحدار المتعلقة بهذه المتغيرات فقط.

جدول رقم (5) نتائج الانحدار لتأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل القانون رقم (1)

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائيةT	القيمة الاحتمالية
تنوع الدخل	0.044	0.001	40.010	0.016
مخاطر الائتمان	-0.081	0.001	-60.860	0.010
كفاية رأس المال	0.185	0.005	40.060	0.016
مخاطر السيولة	-0.122	0.002	-60.430	0.011
درجة التركيز المصرفي	0.070	0.002	40.220	0.016
النمو الاقتصادي	0.004	0.000	49.370	0.013
عرض النقود	-0.022	0.000	-57.510	0.011

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا على مخرجات برنامج STATA 15.

جدول رقم (6) نتائج الانحدار لتأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي بعد القانون رقم (1)

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائيةT	القيمة الاحتمالية
تنوع الدخل	0.015	0.001	12.910	0.049
مخاطر الائتمان	-0.182	0.007	-24.380	0.026

كفاية رأس المال	-0.155	0.009	-16.520	0.038
مخاطر السيولة	-0.056	0.003	-18.260	0.035
درجة التركيز المصرفي	0.020	0.002	11.660	0.054
النمو الاقتصادي	0.010	0.000	24.690	0.026
عرض النقود	-0.013	0.001	-16.520	0.038

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا على مخرجات برنامج STATA 15.

فيما يلي مقارنة بين الجدولين السابقين:

7-1 من حيث تنوع الدخل:

يبين الجدولين رقم (5) و(6)، أن معامل متغير تنوع الدخل إيجابي وبشكل هام عند مستوى معنوية (0.016) و(0.05) على التوالى. مما يشير إلى أن الزيادة في تنوع الدخل يؤثر بشكل إيجابي على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013). ومع ذلك فإن العلاقة بين تنوع الدخل وربحية النظام المصرفي الليبي حساسة لكل من فترتي التحليل قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013)، حيث تظهر نتائج التحليل بالجدولين رقم (5) و(6) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير تنوع الدخل ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013)، إلا أن حجم معامل متغير تنوع الدخل قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) مختلف، حيث إن زيادة مؤشر تنوع الدخل بنسبة (1%) تؤدي إلى ربحية النظام المصرفي الليبي بنحو (1.5%) بعد القانون رقم (1)، في حين أنه قبل القانون رقم (1) كان مقدار الزيادة أكبر وإن زيادة مؤشر تنوع الدخل بنسبة (1%) تؤدي إلى ربحية النظام المصرفي الليبي بنحو (4.4%).

أثر صدور القانون رقم 1 لسنة 2013، الذي يحظر الفوائد الربوية، بشكل كبير على ربحية المصارف الليبية. ربما يعود ذلك إلى إحجام المصارف عن منح أي تمويل، لعدم وجود لوائح تنفيذية واضحة وإطار قانوني وتنظيمي جاهز. إضافةً إلى ذلك، افتقرت الكوادر المصرفية الإسلامية إلى الخبرة. ونتيجةً لذلك، توقفت مصادر الدخل التقليدية، مثل فوائد التسهيلات الائتمانية، ولم تتوفر بدائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية (لم تكن هناك منتجات إسلامية معتمدة). وأخيرًا، ربما ساهمت الاضطرابات السياسية والاقتصادية في ليبيا بعد عام 2011، وما نتج عنها من أزمة سيولة.

7-2 مؤشر مخاطر الائتمان:

يبين الجدولين رقم (5) و(6) أن لهما تأثير سلبي وبشكل هام عند مستوى معنوية (0.01) و(0.026) على التوالي، هذا يعني أن ارتفاع مخاطر الائتمان يؤثر بشكل عكسي على ربحية النظام المصرفي الليبي أيضاً قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013)، إلا أن حجم معامل متغير مخاطر الائتمان قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) مختلف، حيث إن زيادة مؤشر مخاطر الائتمان بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية النظام المصرفي الليبي بنحو (18.2- %) بعد القانون رقم (1) لسنة (2013). في حين أنه قبل القانون رقم (1) لسنة (2013) كان مقدار الانخفاض أقل وإن زيادة مؤشر تنوع الدخل بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية النظام المصرفي الليبي بنحو (8.1- %).

7-3 تأثير كفاية رأس المال:

وللإجابة على سؤال كيف تؤثر كفاية رأس المال على ربحية النظام المصرفي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) فالجدول رقم (5) يظهر أن كفاية رأس المال له تأثير إيجابي وبشكل هام عند مستوى معنوية (0.016)، مما يشير إلى أن زيادة كفاية رأس المال تؤدي إلى زيادة ربحية النظام المصرفي الليبي قبل القانون رقم (1) لسنة (2013)، في حين أن الجدول رقم (6) يظهر أن كفاية رأس المال له تأثير سلبي وبشكل هام عند مستوى معنوية (0.038)، مما يشير إلى أن زيادة كفاية رأس المال تؤدي إلى انخفاض ربحية النظام المصرفي الليبي بعد القانون رقم (1) لسنة (2013). تظهر نتائج التحليل الاختلاف

بين الجدولين رقم (5) و(6)، نجد أن حجم وإشـــارة معامل متغير كفاية رأس المال قبل وبعد القانون رقم (1) لســـنة (2013) مختلفة، حيث إن زيادة كفاية رأس المال بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض ربحية النظام المصـرفي الليبي بنحو (15.5-%) بعد القانون رقم (1) لسـنة (2013). في حين أنه قبل القـانون رقم (1) فإن زيادة كفـاية رأس المال بنســبة (1%) يؤدي إلى زيادة ربحية النظام المصــرفي الليبي بنحو (18.5%).

7-4 تأثير مخاطر السيولة:

فيما يتعلق بتأثير مخاطر الســـيولة على ربحية النظام المصـــرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لســنة (2013)، يبين الجدولين رقم (5) و(6) أن مخاطر الســـيولة لهما تأثير ســـلبي وبشـــكل هام عند مستوى معنوية (0.011) و(0.035) على التوالي، مما يشير إلى أن الزيادة في مخاطر السيولة تؤثر بشكل عكسي على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل القانون رقم (1)، ومع هذا لا تظهر نتائجنا اختلاف كبيراً عن الفترة بعد القانون رقم (1) الواردة بالجدول رقم (5)، حيث بلغ حجم معامل مخاطر الســـيولة (12.2- %)، بينما بلغ المعامل (5.6- %) بعد إصدار القانون رقم (1).

7-5 تأثير هيكل السوق:

يوضح الجدول رقم (6) تأثير هيكل السوق على ربحية النظام المصـــرفي الليبي خلال الفترة ما بعد القانون رقم (1)، قد أظهرت النتائج أن درجة التركيز المصـــرفي له تأثير إيجابي وبشـــكل هام عند مستوى معنوية (0.05)، مما يشير إلى أن زيادة درجة التركيز المصرفي (المنافســة الأقل في الســوق المصــرفي) يؤثر بشــكل إيجابي على ربحية النظام المصرفي الليبي، أي أن كلما زادت درجة التركيز المصرفي (1%) يؤدي إلى زيادة ربحية النظام المصــرفي الليبي بنحو(2 %). في حين أن الجدول رقم (5) يظهر أنه كلما زادة درجة التركيز المصـــرفي (1%) يؤدي إلى زيادة ربحية النظام المصــرفي الليبي بنحو (7%) قبل إصــدار القـانون رقم (1). ومن هنا يمكن القول أنه قد يؤدي النظام الأكثر تركيزاً إلى قدر أكبر من الاســتقرار حيث لن تخوض المصــارف مخاطر مفرطة إذا كانت المنافسة منخفضة وتحقيق الأرباح اكبر.

7-6 النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (6) يظهر أن النمو الاقتصـــادي له تأثير ايجابي وبشكل هام عند مستوى معنوية (0.026)، أي بمعني أنه كلما ارتفع النمو الاقتصـادي (1%) يؤدي إلى ارتفاع ربحية النظام المصـرفي الليبي بنحو (1%) بعد إصـــدار القانون رقم (1) لســـنة (2013). بينما الجدول رقم (5) يبين أنه كلما ارتفع النمو الاقتصـادي (1%) يؤدي إلى ارتفاع ربحية النظام المصـــرفي الليبي بنحو (0.4%) قبل إصـــدار القانون رقم (1) لسنة (2013).

7-7 عرض النقود:

فيمـا يتعلق بمتغير عرض النقود والـذي يعـد أحـد متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى الحاسمة، الجدولين رقم (5) و(6) يوضحا أن عرض النقود له تأثير ســـالب وبشـــكل هام عند مســـتوى معنوية (0.011) و(0.038) على التوالي، مما يشـــير إلى أن الزيادة في عرض النقود يؤثر بشـكل سـلبي على ربحية النظام المصـرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لســـنة (2013)، بمعني أخر أنه كلما ارتفع عرض النقود بنســـبة (1%) أدي ذلك إلى انخفاض ربحية النظام المصـرفي الليبي بنحو (1.3- %) بعد إصـدار القانون رقم (1) لسـنة (2013). بينما الجدول رقم (5.3) اظهر انه كلما زاد عرض النقود (1%) يؤدي إلى انخفاض ربحية النظام المصـــرفي الليبي بنحو (2.2- %) قبل إصدار القانون رقم (1).

الفحص التشخيصي لنموذج الانحدار:

لقد قمنا بإجراء سـلسـلة من الفحوصـات التشـخيصـية للتأكد من موثوقية النتائج وأن هذا النموذج المسـتخدم في التحليل مناسـب، لهذا الغرض، تم اختبار كل من: أن الأخطاء المتبقية لها متوســط يســاوي الصـــفر، الأخطاء المتبقية غير مرتبطة بجميع المتغيرات المســتقلة، جميع الأخطاء المتبقية مستقلة عن ببعضها البعض، وتجانس التباين للأخطاء المتبقية، ولا توجد علاقة خطية متعددة بين عدة متغيرات مســتقلة في النموذج.

8- نتائج وتوصيات الدراسة:

بحثت هذه الدراسة تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013) من جوانب مختلفة من خلال التركيز على فترتين منفصلتين، الفترة الأولى عن ثمان سنوات قبل إصدار القانون رقم (1) لسنة (2013) وتغطي الفترة (2005-2012)، بينما الفترة الثانية: ثمان سنوات بعد إصدار القانون رقم (1) والتي تغطي الفترة (2013- 2020). وقد وجدت الدراسة أن تنوع الدخل وكفاية رأس المال ودرجة التركيز المصرفي النمو الاقتصادي لها تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية النظام المصرفي الليبي **قبل وبعد** القانون رقم (1) لسنة (2013). وأن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وعرض النقود لها تأثير عكسي وهام على ربحية النظام المصرفي الليبي، **قبل وبعد** صدور القانون رقم (1) لسنة (2013) خلال الفترة (2013-2020).

في حين أن تنوع الدخل ودرجة التركيز المصرفي والنمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية النظام المصرفي الليبي **قبل وبعد** القانون رقم (1) لسنة (2013). وكذلك وجدت الدراسة أن مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة وعرض النقود لها **تأثير سلبي** وهام على ربحية النظام المصرفي الليبي باستثناء كفاية رأس المال كان لها **أثر إيجابي قبل** القانون رقم (1) لسنة (2013)، ومع ذلك فإن العلاقة بين تنوع الدخل وربحية النظام المصرفي الليبي حساسة لكل من فترتي التحليل قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013).

وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي **قبل وبعد** القانون رقم (1) لسنة (2013). إلا أن حجم معامل متغير تنوع الدخل **قبل وبعد** القانون رقم (1) مختلف، حيث إن زيادة مؤشر تنوع الدخل بنسبة (1%) تؤدي إلى ربحية النظام المصرفي الليبي بنحو (1.5%) بعد القانون رقم (1)، في حين أنه قبل القانون رقم (1) لسنة (2013) كان مقدار الزيادة أكبر وإن زيادة مؤشر تنوع الدخل بنسبة (1%) تؤدي إلى ربحية النظام المصرفي الليبي بنحو (4.4 %).

توصيات الدراسة:

نتائج الدراسة لها آثار إدارية وسياسية مختلفة، وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى ما يلي:

1. أن النظام المصرفي الليبي يمكنه تحسين ربحيته من خلال زيادة تنويع مصادر الدخل، على أن تكون هناك المزيد من الجهود المبذولة للحد من مخاطر الائتمان، ومن الواضح أن درجة التركيز المصرفي يؤثر بشكل كبير على تعزيز ربحية النظام المصرفي الليبي ـــ وهو الأمر الذي من المرجح أن يدركه صناع السياسات، ويبدو أن عوامل الاقتصاد الكلي لها تأثيراً أقل.
2. تدعم النتائج التي توصلنا إليها مبادرة الدولة الليبية التي تشجع الخدمات المصرفية الإسلامية، وخاصة أنها من البلدان المسلمة.
3. توفر نتائج دراستنا أيضاً دعماً تجريبياً للتنفيذ الجديد للإصلاحات التنظيمية التي تم إطلاقها في ليبيا لتحسين ربحية واستقرار النظام المصرفي الليبي في أعقاب أزمة السيولة النقدية وتقلبات أسعار السلع.
4. بالنسبة للباحثين، تعتبر هذه الدراسة جديدة لأنها تبحث عن تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة (2013)، ونوصي ببحث هذا التأثير بمتغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً– المراجع العربية:

- أبو النصر، صلاح (2020)، "دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليليه"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المجلد 21، العدد 3.
- بن شتة، فطمة (2017). "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية (دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال فترة 2005-2014)"، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، أطروحة دكتوراة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
- البنك الدولي، 2020، تقرير البنك الدولي 2020، https://www.albankaldawli.org
- بوفاس، حسيبة.بوساوي، يسري (2022)، "أثر تبني خدمات الصيرفة الإسلامية على رضا العملاء في البنوك التجارية"، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

- حمدان، علام محمـــد وآخرون (2013)، "العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صـناعة المصـارف الأردنية والفلسـطينية"، مجلة رؤي اسـتراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 1، العدد 03.
- الرفيعي، افتخار. حسـن، خميس. عبد، احمد (2012). " المصـارف الإسـلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصـادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصـادية الجامعة. المجلد (31).
- عبدالرازق، كوثر كريم و شـندي، أديب قاسـم (2022)، " تحليل وقياس أثر أداء مؤشرات المصارف على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2020-2005)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد14، عدد 43، بغداد، العراق.
- عزي، عزو و مهدي، مني عطا (2023)، "أثر تنويع مصـادر الدخل في تحسـين الأداء المالي في مصـارف"(دراسـة تطبيقية في المصـارف التجارية في العراق)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، العراق.
- الغرايبة، محمد و درادكة، ديمة و الباش، ولاء، (2016)، " أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك- دراســة حالة البنوك التجارية الاردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد 22، العدد 2.
- الفاضـلي، عبدالله و الشـريف، خالد (2023)، "أثر التنويع ومخاطر الائتمان على أسـعار اسـهم المصـارف التجارية: دليل تجريبي من مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1.
- الفرجاني، إبراهيم مسعود و الدرسي، عبدالله جاد المولي (2021). "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية"، مجلة الجامعي، العدد 33.
- مجلس النواب القانون رقم (35) لسـنة (2023) بشـأن حظر التعامل بالفوائد الربوية على المصارف الإسلامية.
- مجلس النواب الليبي القانون رقم (7) لسنة (2015)، بشأن تعديل المادة السابعة من القانون رقم (1) لسنة (2013).
- المؤتمر الوطني "القانون رقم (1) لسنة (2013) في شأن منع المعاملات الربوية".
- المؤتمر الوطني "القانون رقم (46) لسنة (2012) بشأن المصارف".
- مصرفي ليبيا المركزي "منشور رقم (9) لسنة (2009) بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصـرفية البديلة المتوافقة مع أحكام الشـريعة الإسـلامية في المصـارف التجارية الليبية".
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية (2020).
- الموصـلي، منال (2023)، "تنويع الإيرادات وأثرها في ربحية واسـتقرار المصـارف السورية الخاصة"، مجلة المعهد العالي لإدارة الأعمال، العدد 1.
- هاشـم، ابتهاج و الجزولي، محمـــد (2023)، "عرض النقود وأثرها في التضـخم (دراســة تحليلية في الاقتصــاد الســوداني خلال الفترة 2006-2021)"، مجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد49.
- هاشــم، نوار جليل و باغوس، كارول (2019)،"أثر تنويع مصــادر الدخل على معدل العائد الأسـهم للمصـارف السـورية الخاصـة". مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية. المجلد41, العدد 94.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

- Berger, A. N., Hasan, I., & Zhou, M. (2010). The effects of focus versus diversification on bank performance: Evidence from Chinese banks. Journal of Banking and Finance, 34, 1417–1435.
- Boyd, John H., Stanley L. Graham, & R. Shawn Hewitt. (1993). Bank holding company mergers with nonbank financial firms: Effects on the risk of failure. Journal of Banking & Finance 17: 43–63.
- Chiorazzo, V., Milani, C., & Salvini, F. (2008). Income diversification and bank performance: Evidence from Italian banks. Journal of Financial Services Research, 33, 181–203.
- Elsas, Ralf, Andreas Hackethal, & Markus Holzhäuser. (2010). The anatomy of bank diversification. Journal of Banking and Finance 34: 1274–87.
- Klein, Peter G., & Seidenberg. Marc R. (1997). Diversification, Organization and efficiency: Evidence from Bank Holding Companies. Working Paper, 97/27. Philadelphia: Wharton School Center for Financial Institutions.
- Maudos, Joaquín. (2017). Income structure, profitability and risk in the European banking sector: The impact of the crisis. Research in International Business and Finance 39: 85–101.
- Mercieca, S., Schaeck, K., & Wolfe, S. (2007). Small European banks: Benefits from diversification? Journal of Banking and Finance, 31, 1975–1998.
- Sanya, Sarah, & Simon Wolfe. (2011). Can Banks in Emerging Economies Benefit from Revenue Diversification? Journal of Financial Services Research 40: 79–101.
- Stiroh, Kevin J. (2004). Do community Banks benefit from revenue diversification? Journal of Financial Services Research 25: 135–60.
- Usman, B., Lestari, H. S., &Puspa, T. (2019). Determinants of capital adequacy ratio on banking industry: Evidence in Indonesia Stock Exchange. Jurnal Keuangan Dan Perbankan, 23.
- Wang, C. and Lin, Y. (2021), "Income diversification and bank risk in Asia Pacific", North American Journal of Economics and Finance, Vol. 57.